

خطاب رئيس مجلس الوزراء في مناسبة الذكرى الأولى لأداء قسم التكليف

السبت 22 اغسطس 2020 م

شعبنا الأبى الكريم...

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته

أقف أمامكم اليوم لأخاطبكم بكل الشفافية والوضوح في الذكرى الأولى لأداء قسم التكليف كرئيس لمجلس وزراء الفترة الانتقالية، لننظر معاً إلى تحديات ومنعرجات العام المنصرم وكيفية إدارة هذا الانتقال المعقد في هذه المرحلة المفصالية من تاريخنا لبناء السودان (الحرية والسلام والعدالة) الذي رفعت شعاره جماهير شعبنا في ثورة ديسمبر المجيدة.

أقدم لكم اليوم خطابي هذا، الذي يتضمن ملامحاً عامة للعام الماضي، وذلك قبل تقديم تقرير تفصيلي عن أداء الحكومة الانتقالية خلال العام، للاجتماع المشترك لمجلسي السيادة والوزراء باعتباره الجهة التي تقوم مقام المجلس التشريعي - في ظل غيابه الحالي - وسيتم نشر هذا التقرير فور الفراغ منه.

في البداية أتقدم بالتحية لتضحيات الشهداء والثوار التي أنارت طريق الثورة وجعلت هذا الانتقال ممكناً من ظلمات الفساد والشمولية والعنصرية والتمييز، لآفاق بناء السودان جديد يتشكل الآن بإرادة بناته وأبنائه. إن خيارنا الآن هي التي تصنع المستقبل وتفصل بين أن نبني دولة السلام والاستقرار والديموقراطية والتنمية، أو أن نسقط في هاوية التشظي والدمار والتقهر لمربع ما قبل الثورة.

عند قبولي لتكليف قوى الثورة بتولي مسؤولية رئاسة مجلس الوزراء للفترة الانتقالية، كنت أدرك تماماً أن فترة الانتقال ستكون صعبة ومضطربة، وأنها ليست عملية خطية منتظمة، بل هي طريق شائك ومتعرج، فيه صعود وهبوط ولكنه يمضي دائماً للأمام. ما دفعني لقبول هذا التكليف هو إحساسي بالمسؤولية الوطنية تجاه هذا الوطن وشعبه والمساهمة في إنجاز مهام

الانتقال والتغيير. وأول هذه المهام تحقيق السلام العادل والشامل والدائم في كل ربوع بلادنا، وطي صفحة الحروب الأهلية والاقتتال بين السودانيين إلى الأبد.

لن يستقيم مسار الانتقال ولن تتحقق أهدافه دون الوصول إلى سلام شامل وعادل ودائم في السودان. لقد شارفنا على الانتهاء من التوصل لاتفاق سلام مع فصائل الجبهة الثورية، وهو ما نعتبره المرحلة الأولى من عملية السلام، والتي ستتلوها مرحلة ثانية لبدء التفاوض مع الحركة الشعبية لتحرير السودان بقيادة القائد عبد العزيز الحلو وحركة تحرير السودان بقيادة الأستاذ عبد الواحد محمد نور. وبالرغم من أن هذا الطريق يبدو طويلاً وصعباً ومرهقاً، إلا أنه الطريق الوحيد الذي ينبغي أن نسلكه من أجل غدٍ أفضل. إن أي ثمن ندفعه أو وقت نستغرقه من أجل إنجاز واجبات السلام، هو أقل كلفة وبما لا يقاس من عواقب عدم تحقيقه. لا يمكننا تحقيق أي تنمية متوازنة أو ديمقراطية مستدامة في السودان من دون تحقيق السلام العادل والشامل. ويجب أن نتذكر، أن أحد أكبر عثرات الانتقال في ثورتي أكتوبر وأبريل، والتي ساهمت في عدم إكمال مهامهما كانت عدم التوصل لاتفاق سلام ينهي الحرب الأهلية في السودان خلال الفترة الانتقالية. يجب أن نتعلم من دروس الماضي.. الوصول إلى السلام هو ركيظتنا لتحقيق مهام الثورة.

أحد أكبر الآثار التي نتجت عن الحروب الأهلية في السودان، هي مأساة اللاجئين والنازحين.

كما تشكل مهام صناعة السلام الاجتماعي وتجاوز العنف القبلي الذي انتشر وتفاقم في الفترة الماضية في عدد من ولايات السودان، تحدياً آخرأً يواجهنا، ونحتاج إلى أن نعمل على حله بشكل جذري بمخاطبة جذور هذه الأزمات على المستويات المحلية، الاجتماعية والقاعدية، بصدق وشفافية، والعمل على حلها بشكل تشاركي يساهم فيه الجميع.

هذا الوطن يسعنا جميعاً ويجب أن نستعيد روح التعايش المشترك والتسامح الذي استلهمته الثورة. إن الدم السوداني غالي وثمين ولن نسمح باستمرار نزيغه.

وفي مجال الاقتصاد فإن الوضع الاقتصادي لا يزال يلقي بثقله على كاهل المواطنين بشكل متزايد، وهو أمر أعلمه وأتابعه بدقة. وهو نتيجة للتشوهات الاقتصادية التي تركها لنا النظام البائد، وأيضاً نتيجة للإصلاحات العميقة التي شرعنا في تطبيقها. هذه الإصلاحات تهدف لمعالجة الخلل الهيكلي في الاقتصاد السوداني الذي سمح بنمو المضاربات الطفيلية في أسعار السلع الاستراتيجية والأساسية، وبالتالي زيادة عبء المعيشة. هذه الإصلاحات مؤلمة

وشاقة ولكنها ضرورية على المدى الطويل، وللتخفيف من آثارها فقد شرعنا في تنفيذ البرنامج الاجتماعي لدعم الأسر لتقديم الدعم المالي المباشر للأسر الأكثر فقراً بغرض تخفيف آثار هذه الإصلاحات الاقتصادية عليهم. وهذا البرنامج يهدف أيضاً لدعم الإنتاج عبر تقديم الدعم المباشر للفئات الزراعية والعمالية المنتجة في الأرياف والمدن.

هناك أيضاً قضية ذات أولوية تحظى باهتمام متزايد، وتشوش عليها كثير من المعلومات الخاطئة بالإضافة إلى وجود تساؤلات جادة بخصوصها في المجال العام، وهي قضية استعادة الشركات الاقتصادية التابعة للقطاعين الأمني والعسكري. هذه القضية هي محط اهتمام الحكومة، وقد بدأت فيها خطوات عملية لمعالجتها حسب الاتفاق بين كل هياكل السلطة الانتقالية على مبدأ الولاية الكاملة لوزارة المالية على المال العام.

أيضاً تعمل الحكومة على دعم إنشاء مشاريع التعاونيات وتنفيذ برنامج سلعتي، وهي مشاريع تهدف إلى توفير السلع الأساسية للمواطنين، بحيث تشتريها الحكومة من المنتجين، وتبيعها بشكل مباشر للمواطن وهو ما سيؤدي إلى تخفيض أسعارها بشكل كبير يتراوح بين ٢٠% إلى ٤٠% بحذف كل الرسوم والأرباح التي كانت تذهب إلى جيوب الوسطاء والسماسرة.

وفيما يخص إصلاح نظام الدعم، كانت الحكومة تدعم ثمان سلع، وهي ملتزمة باستمرار تقديم الدعم في ست سلع أساسية. سيستمر دعم المدخلات الزراعية والكهرباء والغاز والغيرنس والقمح والدواء على وجه الخصوص، بينما ستتم معالجة نظام الدعم للجازولين والبنزين بشكل تدريجي.

وكما جاءت الزيادة الأخيرة في مرتبات العاملين في الخدمة المدنية والقطاع العام كحق أصيل، واعتراف بدور العاملين في الدولة ولمنحهم التقدير اللازم لأدائهم في الخدمة العامة.

وأيضاً قامت الحكومة بتوفير ثلاثين مليون دولار شهرياً لاستيراد الدواء، وذلك بغرض الحفاظ على أسعار الدواء ولجم الانفلات في أسعاره، بالإضافة إلى توفير احتياجات الامدادات الطبية، وخطط توسعة التأمين الصحي ليشمل فئات جديدة في المجتمع، خاصة في القطاع غير المنظم. وكل ذلك يصاحبه تقوية آليات الرقابة والمتابعة من قبل السلطات الصحية.

قررت الحكومة زيادة المبالغ المرسودة للخدمات الاجتماعية، ولأول مرة مضاعفة ميزانيات الصحة والتعليم، وذلك لضمان تقديم هذه الخدمات بشكل مرضٍ ومناسب لأبناء وبنات شعبنا، وباعتبارها حق لهم وواجب أساسي للدولة. إن التحديات التي فرضتها ظروف انتشار وباء (الكورونا) بالإضافة إلى

الترهل وتغلغل الدولة العميقة في أجهزة الخدمة المدنية قد منعت ترجمة ذلك بشكل محسوس، ولكنها تبقى زيادة مقدرة وستستمر الدولة في الالتزام بها.

خلال العام المنصرم، بدأت حكومة الثورة في عملية الإصلاح القانوني وتعديل وإلغاء القوانين المقيدة للحريات والمُذلة للمواطنين والمواطنات. قمنا بإلغاء قانون النظام العام والذي كان يستغله النظام البائد لإذلال المواطنين وخاصة النساء. وكذلك قمنا بتعديل عددا كبير من القوانين المقيدة للحريات كقانون الأمن الوطني والقانون الجنائي. وسنواصل مراجعة مجمل الإطار القانوني السوداني لضمان وجود قوانين تحمي وتحترم حقوق الانسان وكرامته، وهو ما سيساعدنا فيه التعجيل بتكوين المجلس التشريعي باعتباره المنصة المختصة بمناقشة وإجازة هذه التعديلات، إننا نعمل على أن يضمن النظام القانوني في السودان حماية الحريات والحقوق الأساسية والعيش الكريم لكل مواطن سوداني، عبر ضمان حرية الرأي والتعبير، وحرية العبادة، والتحرر من القمع والتحرر من العوز والفقر والحاجة.

تمضي المحاكمات لقادة النظام البائد، بشكل متواتر. حيث تعمل حالياً أكثر من خمس وثلاثين لجنة تحقيق في قضايا مختلفة، وتمت محاكمة وإدانة الرئيس المخلوع على جريمة فساد أولى ولا يزال يواجه محاكمات في جرائم أخرى وعلى رأسها جريمة الانقلاب على النظام الديمقراطي في العام ١٩٨٩ مع قادة النظام السابق الآخرين. وفي هذا الجانب فلا بد من الإشارة الي ضرورة الإسراع في هذه المحاكمات، وبالرغم من ظروف انتشار الكورونا أخرت بعض إجراءات المحاكمات، إلا أنني أحث الجهاز القضائي على الإسراع في الإجراءات الخاصة بهذه المحاكمات وتلك المتعلقة بقضايا الفساد.

وكما أعلننا سابقاً فإنني أعيد التأكيد على قرار الحكومة بأنها على أتم الاستعداد للتعاون مع المحكمة الجنائية الدولية في تسهيل مثول المتهمين في جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية لتحقيق العدالة بشكل كامل ضد أولئك الذين ارتكبوا جرائم الحرب والإبادة ضد أبناء شعبنا. وأيضاً في هذا الجانب فإنني أشير إلى جهود لجنة التحقيق في أحداث فض الاعتصام والتي ننتظر منها إكمال أعمالها لتقديم المتورطين في جرائم القتل والانتهاكات ضد الثوار لمحاكم عادلة تضمن القصاص العادل لشهداءنا الأبرار والناجين.

وايضاً لابد ان أشيد بجهود لجنة تفكيك التمكين والقانون المنظم لأعمالها، والذي جاء لتفكيك دولة الفساد التي تغلغلت في مفاصل الأجهزة الحكومية على مدى ثلاثين سنة، وعاشت ونمت على مص دماء شعبنا وثرواته، ومع هذه

الإشادة لابد ايضاً ان أحثهم على مراعاة أقصى درجات الحرص على ألا يُظلم أحد وعلى المضي بشكل أعمق في محاربة الفساد واستعادة الأموال والثروات المنهوبة.

مؤخراً توافقت هياكل السلطة الانتقالية على تبعية الشرطة للجهاز التنفيذي باعتبارها قوات نظامية ذات طابع مدني، وقمت بتعيين مدير جديد لجهاز الشرطة وتوافقنا على البدء في عملية اصلاح الشرطة لتحويلها لمؤسسة لحماية المواطنين وحقوقهم. هذه العملية كما أسلفت هي رحلة تغيير لتخريب تم على مدار ثلاثة عقود وتحدث تدريجياً وينبغي أن نصبر عليها، ولكن ذلك لا يعني التغاضي عن أي تجاوزات تحدث. جهاز الشرطة وأفراده هم مُكون مهم من أجهزة الدولة، نحتاجه ليكون في خدمة الشعب ولحماية المجتمع وتنفيذ القانون، وعملية الإصلاح الهيكلي فيه لا تختلف في طبيعتها ولا الغرض منها عن أي إصلاحات أخرى في أجهزة الدولة، ولا ينبغي بأي حال، استخدامها لخلق حالة عداوة أو لتصفية حسابات سياسية أو أيديولوجية أخرى غير متعلقة بخدمة المواطنين.

قامت الحكومة وعبر لجنة إعادة المفاصولين، بالشرع في معالجة مظالم الفصل للصالح العام الذي كان أحد ظلمات العهد البائد وتشوهاتة. تمت معالجة ملفات أكثر من اثني عشر ألف من مفصولي الصالح العام إما بالإعادة للخدمة أو تحسين المعاشات بالشكل العادل الذي ينبغي لها، ولا يزال العمل متواصل لإكمال دراسة ومعالجة ٤٠ ألف ملف مقدم للجنة. وانني شخصياً اعتبر ان هذا الامر هو إعادة اعتبار وحق لموظفي الخدمة المدنية السودانية. في سياق مهم اخر، فقد عملت منذ اليوم الاول لتسلمي هذه المسؤولية، لاستعادة موقع السودان في الأسرة الدولية والتي أفسدها الطيش الإيديولوجي للنظام البائد، فخاض ببلادنا في وحل دعم الإرهاب والتورط في اثاره القلاقل في الإقليم والعالم. وهو ما أدى الي فرض عزلة دولية وعقوبات متعددة على السودان اضررت باقتصادنا وبسمعة بلدنا وشعبنا. وقد خاطبنا في بداية الفترة الانتقالية الجمعية العامة للأمم المتحدة بعد انقطاع طويل لقيادة الدولة السودانية عن حضور مثل هذه المحافل، وجاء مؤتمر شركاء السودان الذي استضافته العاصمة الألمانية برلين بالشاركة مع الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي ومؤتمرات أصدقاء السودان وآخرها الذي استضافته العاصمة السعودية الرياض، كعلامة فارقة للانفتاح الذي تحقق للسودان حتى الان.

اما بخصوص قائمة الدول الراعية للإرهاب، من المهم تأكيد أن الشعب السوداني لم يكن يوماً داعماً للإرهاب ولا الفوضى. الإرهاب دعمه نظام

المؤتمر الوطني المخلوع بسياساته الرعناء وسرق اسم شعبنا كما سرق الحكم بانقلاب الثلاثين من يونيو ليشوهه كما شوه السودان. أُبشّر الشعب السوداني باننا قطعنا خطوات كبيرة في إزالة اسم السودان من هذه القائمة مما سيسمح بخلق البيئة الملائمة لإصلاح الاقتصاد والاستفادة من إمكانيات البلاد والاستثمار فيها دون قيود، والحصول على الاعفاء من الديون التي تجاوزت الستين مليار دولار خلال عهد النظام البائد.

في مجال التعليم والذي اعتبره استثماراً رئيسياً في المستقبل، نجحت الحكومة في عقد مؤتمرات أصحاب المصلحة في التعليم في الولايات في مطلع هذا العام، وتكلل ذلك بمؤتمر ثورة ديسمبر للتعليم الذي انعقد الأسبوع الماضي والذي يشكل ضربة البداية الحقيقية لرسم مستقبل جديد للسودان بالشروع في وضع السياسات والخطط العلمية والعملية التي تجعل من مدراسنا ومعاهدنا، منارات للفكر ومشاعل للتوير وقناديل تنير الطريق نحو المستقبل.

شهدنا في بداية هذا العام، نجاحاً غير مسبوق للموسم الزراعي الشتوي، وكانت أبرز علاماته نجاح المزارعين السودانيين في ملحمة وطنية بطولية في إنتاج مليون ومئة ألف طن من القمح، كما بدأت عمليات الموسم الزراعي الصيفي بتعبئة مواردنا لضمان نجاحه متخطين تحديات الكورونا وندرة الوقود والمدخلات الزراعية المحدودة وقيود التمويل، وكل ذلك بتصميم وإرادة شعبنا.

وبالتشاور مع قوى إعلان الحرية والتغيير، قمت مؤخراً بتعيين الولاة المدنيين وهي خطوة مهمة في طريق إكمال هياكل السلطة المدنية الانتقالية، وإيضاً في نقل التغيير الذي صنعته الثورة إلى الولايات، وهي التي بدأت منها الثورة قبل أن تنتقل إلى الخرطوم. إكمال هياكل الحكم المحلي هي خطوة مفصلية في تحقيق أهداف الثورة، وكذلك إكمال هياكل الحكومة الانتقالية والتي لا تزال في انتظار تكوين المجلس التشريعي.

إن الاستقرار السياسي لا يمكن تحقيقه إلا باحترام المواثيق والقوانين والعهود التي أسست لتكوين هذه الحكومة وببدء الفترة الانتقالية. وفي هذا السياق تأتي ضرورة التنفيذ الكامل للوثيقة الدستورية، بدون أي تجاهل لأي جزء منها، وتطويرها وفقاً للحاجة من خلال توافق وطني وعبر الآليات المنصوص عليها وفي مقدمتها المجلس التشريعي. يقع على عاتق قوى إعلان الحرية والتغيير والمكون العسكري في المجلس السيادي عبء وواجب الإسراع في التوصل لاتفاق لتكوين المجلس التشريعي كما نصت عليه الوثيقة الدستورية. إنني أحث طرفي الوثيقة الدستورية على إنجاز هذه المهمة المعطلة، بأسرع ما يمكن.



إن مشاركة النساء في مواقع صناعة القرار السياسي والاجتماعي لا يزال دون الطموح. وهو حق لنساء السودان في ظل مشاركتهن الاجتماعية والسياسية الفاعلة والمميزة على مدار التاريخ السوداني وهو ما برهنت عليه أدوارهن المحورية في قيادة ثورة ديسمبر المجيدة. يجب الالتزام بالنسب التي وضعتها الوثيقة الدستورية لمشاركة النساء في المجلس التشريعي، كما يجب على القوى السياسية والاجتماعية مراعاة المشاركة العادلة والمستحقة للنساء في هياكلها المختلفة.

شعبنا الصامد الصابر المنتصر ..

إن الطريق إلى المستقبل ليس مفروشاً بالورود، بل هو درب متعرج وصعب وملئ بالتحديات. ولعل أبرز وأخطر هذه التحديات التي تواجهنا في درب الانتقال، هي تحديات العلاقة بين المدنيين والعسكريين. ومما لا يغيب عليكم ان المرحلة الانتقالية قد تأسست على شراكة بين المكون المدني الذي قاد الثورة، والمكون العسكري الذي انحاز اليها في لحظاتها الحاسمة. وهو نموذج قد لا يعتبره البعض النموذج الأفضل، ولكنه يبقى النموذج الواقعي الذي توافقت عليه قوى الثورة لإنهاء حالة الجمود في الوضع السياسي وفتح الباب امام الانتقال وبدء المرحلة التأسيسية للدولة السودانية الجديدة.

هذا النموذج السوداني الفريد، محمل بتركة سنوات طويلة من عدم الثقة، وعدم الاستقرار والانقلابات العسكرية وتاريخ العنف السياسي والحروب الاهلية. وهو ما يجب ان نواجهه ونتعامل معه بوضوح وبشفافية وحزم في إطار تقسيم الواجبات والمهام الواضحة والمنصوص عليها، لأن أحد الضمانات المهمة لنجاح الفترة الانتقالية وتحقيق اهداف الثورة هو المحافظة على هذه الشراكة وتطويرها باتجاه إيجابي في درب إعادة بناء الدولة السودانية. ان المؤسسة العسكرية والقوات النظامية هي واحدة من مكونات جهاز الدولة في السودان، ولها دورها المحترم والمقدر والذي يجب ان تلعبه. وهو حماية الوطن والحدود والنظام الدستوري وليس الدفاع عن مقاعد نظام حكم انقلابي او عن مصالح قاداته كما كان يحدث في النظام السابق، ولهذا كان انحيازها عاملاً حاسماً في انتصار ثورة ديسمبر المجيدة. وقد أقرت الوثيقة الدستورية بوضوح على ضرورة اصلاح المؤسسة العسكرية، من اجل استعادة دورها الوطني المنشود. روح التوافق والنظرة الي المستقبل وإصلاح مشاكل الماضي التي وضعت هذا الواجب في الوثيقة الدستورية هي روح ينبغي ان نشجعها وان نترجمها بالعمل معاً على ارض الواقع.

التحدي الثاني الذي يواجهنا، هو في وضع قوى اعلان الحرية والتغيير. والتي تمثل الحاضنة السياسية التي جاءت بحكومة الثورة. منذ فترة وقوى الحرية والتغيير تمر بحالة من التباين والاختلاف في داخلها. وأنتج ذلك حالة من الاستقطاب السياسي الحاد التي أدت الي وضع تخندق وتمترس حزبي وتنظيمي في صراع نتج عنه ابتعاد القوى السياسية والنقابية والاجتماعية التي قادت الثورة عن بعضها البعض. وتناسست هذه القوى ان الوحدة كانت هي الراية التي انتصرت من خلفها الثورة. وان الأهداف التي قامت من اجلها الثورة لا تزال تجمعنا معاً وهي ليست اهدافاً في حدها الأدنى، بل هي متعلقة بوضع الركائز الأساسية لبناء المستقبل وتحقيق شعار حرية وسلام وعدالة.

إن تحالف قوى اعلان الحرية والتغيير هو أكبر تحالف سياسي واجتماعي في تاريخ السودان، وهذا مصدر قوة في وحدة صفوفه والتي كانت اهم المقومات التي انتصرت بها الثورة، ولكن في ذات الحين فإن هذا الاتساع والتعدد هو مصدر للتشظي والانقسامات، إذا لم نستطع ان نتوصل لآليات فاعلة ومنتجة لإدارة الخلافات بمرونة ودونما تعصب، واضعين في ذلك مصلحة الوطن امام اعيننا على الدوام. الاختلاف يمكن ان يكون إيجابياً ويمكننا الاستفادة منه بتنوع الآراء والتلاحق بينها، بدلاً عن ان نحوله لأداة للتناحر تتجاهل الأهداف الرئيسية وتنحصر في الصراعات الصغيرة والهامشية ليضخمها ويحولها الي ساحة حرب شعواء، المنتصر فيها مهزوم ما دام الخاسر هو الوطن.

من هنا أعلن عن استعداد الحكومة الكامل للانخراط في الدعم والمشاركة في المؤتمر التأسيسي لقوى اعلان الحرية والتغيير والذي نتوقع منه ان يضم جميع المكونات بما في ذلك لجان المقاومة، ليعالج الإشكالات والتباينات من اجل الانتقال لمرحلة جديدة في العمل المشترك من اجل مصلحة الوطن.

رسالة مهمة كذلك متعلقة بالخلافات السياسية الحالية، وهي ضرورة إعادة الاحترام والتقدير للعاملين في مجال العمل العام والعمل السياسي والخدمة المدنية وممارسة الاختلاف السياسي بأخلاق، بعيداً عن الاساءات والشخصنة واغتيال الشخصية وتبادل الاتهامات وكل الممارسات السالبة التي لا تخدم الحوار الموضوعي. الناس في العمل العام خرجوا من اجل مصلحة الوطن على اختلاف آرائهم، هدفهم واحد وإن اختلفت اليه الطرق. كل السودانيين خرجوا في الثورة من اجل ذلك - ارتقى بعضهم شهيداً واستمر بعضهم في حمل هم العام والعمل من اجل المصلحة الوطنية

من مواقعهم المختلفة، هذا ما يجب ان نتذكره دائما في إطار اختلافاتنا السياسية وان نتذكر ان وفاءنا لدماء شهداء الحرية والسلام والعدالة هو ان نعمل معاً على تحقيق اهداف الثورة التي وهبوا ارواحهم من اجلها.

تحدي اخر امامنا، هو كيف نحول هذه الطاقات الجبارة التي اسقطت واحدة من أعلى وأشرس الديكتاتوريات في تاريخنا، الي طاقة إيجابية تعمل في مهام البناء والتعمير. إن مرحلة النضال بالعمل الاحتجاجي قد نجحت في اسقاط النظام البائد، ولكننا مواجهون الان بنوع اخر من النضال، وهو المشي في درب التنمية والتحول الديمقراطي. انني ادعو الشباب لتفجير طاقاتهم الابداعية الضخمة، عبر مشاريع تنموية ومشاريع انتاج تتولى الدولة رعايتها، لتساهم بشكل إيجابي في إعادة بناء السودان وتشكيله كما يستحقه شعبنا. وانا كلي ثقة بان العقول التي ابدعت في تخطيط وتنفيذ ثورة ديسمبر المجيدة، قادرة على الابداع الخلاق في رسم خارطة السودان الجديد. وهذا لا يعني التوقف عن الجهر بالرأي المخالف ولا النقد البناء بل ممارسته بشكل يخدم اهداف الثورة. إنني أوجه رسالتي اليوم للشابات وشباب لجان المقاومة، والذين يمثلون الحاضنة الشعبية لحكومة الثورة، بضرورة التفكير الخلاق في مسار الثورة وكيفية استثمار طاقاتهم لمواجهة تحديات البناء والتعمير، والصبر على الاختلاف والحكمة في إدارة الحوار نحو الأهداف التي تجمعنا معاً.

شعبنا العظيم...

لقد ظل غياب المشروع الوطني المتوافق عليه، هو أحد النواقص الكبيرة في بناء الدولة السودانية الحديثة منذ الاستقلال. وهناك فرصة كبيرة لا ينبغي ان نضيعها خلال هذه الفترة الانتقالية لإنتاج هذا المشروع الوطني، والذي يجب ان يقوم على ركيزتين اساسيتين: مشروع سياسي يحدد كيف يُحكم السودان ويترك خيار من يحكم السودان ليحدده السودانيون عبر صناديق الاقتراع واليات الديمقراطية، ومشروع تنموي نهضوي، يضمن تنمية متوازنة وعادلة في كافة اقاليم ومناطق البلاد. هذا المشروع الوطني يقوم على بناء مؤسسي ثابت في السودان، لا يرتبط بأشخاص بل يضع الاساس لنظام ديمقراطي تعددي، يوحدنا ونحترم فيه اختلافاتنا. وهو هدفنا الذي سنظل نبحث عنه ونسعى لتطويره خلال الفترة الانتقالية لأنه سبيلنا الوحيد للاستقرار والتنمية المستقلة والمستدامة. لقد طرحت مؤخراً كمدخل لهذا المشروع الوطني، الاحزمة التنموية الخمس التي تعتمد على التنوع والثراء الجغرافي البديع الذي يتمتع به السودان، من اجل نقل الاهتمام التنموي وتوزيعه على اقاليم السودان المختلفة بدلا من مناهج التناحر والتنازع على الموارد. هذه الاحزمة بامتداداتها

الافقية العابرة لمناهج التقسيم الاثني والمعمدة على التكامل التنموي قد تكون وبصورة ناجعة هي سبيلنا لإعادة بناء الوحدة الوطنية وتفجير طاقات الوطن الجبارة واكتشاف ثروات بلادنا واستثمارها بالشكل التكاملي الأمثل. جماهير شعبنا...

عبر تاريخنا الحديث خاض شعبنا عدد من الثورات من اجل التحرر الوطني وللانعتاق من إفسار القمع والظلم والطغيان تكللت بالاستقلال الوطني في ١٩٥٦، ثم تلتها ثورتى أكتوبر وأبريل من اجل استعادة الديمقراطية في السودان، إلا ان عدم نجاحنا في مواجهة صعوبات الانتقال وإدارة تبايننا واختلافاتنا أعاق تطور بلادنا وتحقيق النهضة والاستقرار فيها. بروح ثورة ديسمبر المجيدة إنني اتعهد امامكم اليوم، بأنني -وفاءً لتضحيات شهدائنا وإبطالنا الثوار- سأظل أسعى وأعمل من موقع مسئوليتي هذا، رئيساً للوزراء لكل السودانيين، على تجاوز هذه المصاعب من اجل تنفيذ مهام الانتقال وتحقيق شعار (حرية، سلام وعدالة) على ارض الواقع في السودان جديد يسعنا جميعاً والمضي قدماً في طريق المستقبل، والطريق يصنعه المشي.

حفظ الله السودان وشعب السودان
والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته